تطور الفجوة الغذائية
ونسبة الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية فى العالم العربى

للدكتور فوزى حليم رزق

مقدمة

تعتبر قضية الغذاء من أهم القضايا الاستراتيجية الحيوية، لما لها من أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية. وإن مشكلة الغذاء وعدم كفاية الإنتاج الزراعى للحاجات الاستهلاكية والتصنيعية، تعتبر من أهم التحديات التى تواجه الدول العربية على مدى السنوات القادمة.

حيث أن الدول العربية فى مجموعها تعانى من عجز تجارى صافى فى معظم السلع الزراعية الغذائية. وأكدت الدراسات الاقتصادية بأن الوطن العربى بمجموعه، يعد من أكثر مناطق العالم عجزا فى توفير الغذاء لشعوبه.

وقد أدت المشكلة الناتجة عن عجز الإنتاج الزراعى المحلى عن تلبية حاجات السكان المتزايدة للغذاء، إلى تزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى توفير احتياجاته من السلع الغذائية. وقد زاد من تفاقم هذا الوضع بطء نمو الإنتاج الزراعى فى العالم العربى، بالمقارنة بالنمو السريع فى الطلب على المنتجات الغذائية، وبالتالى اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وتزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى تحقيق الأمن الغذائى. مما ترتب عليه زيادة مستمرة فى عجز موازين مدفوعات هذه الدول.

فرغم الاتساع الكبير للموارد الزراعية العربية، فإن أوضاع الغذاء فى المنطقة العربية قد تدهورت خلال العقدين السابقين. ففى الوقت الذى استمر فيه سكان العرب يتزايدون بمعدلات مرتفعة، لم تنمو مصادر الغذاء بنفس الدرجة، لتواجه الزيادة فى عدد السكان.

ولهذا تعتبر مشكلة الأمن الغذائى العربى من أهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة فى العالم العربى . إذ أن مدى وحجم الفجوة الغذائية العربية فى معظم مجموعات الغذاء الأساسية ، قد جعل منها مشكلة أمن قومى ، باعتبار أن الأمن الغذائى هو من بين المكونات الأساسية للأمن الاستراتيجى العربى . وخاصة عندما تعلم أن الوطن العربى أصبح يعتمد فى نحو نصف غذائه الأساسى على الواردات . وفى الوقت الراهن أصبحت جميع الدول العربية مستوردة صافية للقمح ، بعد أن كان البعض منها مكتفيا منه ذاتيا ، أو كان يصدر كميات قليلة . كما أصبحت فى مجموعها مستوردة صافية للسلع الغذائية الأساسية .

ولهذا تعتبر مشكلة الأمن الغذائى العربى فى الأهمية والخطورة بعد قضية ألمن السياسى .

وقد زاد الطلب على المنتجات الغذائية زيادة كبيرة فى معظم بلدان العالم العربى ، ولا سيما البلدان المنتجة للنفط وذلك تحت ضغط عدة عوامل مجتمعة هى نمو عدد السكان والهجرة والتوسع العمرانى السريع ، وارتفاع الدخل ، والسياسات الغذائية .

الدكتور فوزى حليم رزق . أستاذ الاقتصاد الزراعى . وعضو شعبة التموين بالمجالس القومية المتخصصة . ووكيل أول وزارة التموين والتجارة الداخلية سابقا .

ونال موضوع الأمن الغذائى العربى فى السنوات الأخيرة حظا وفيرا من الاهتمام فى المحافل العربية والإسلامية والدولية .

إلا أن الإجراءات التى اتخذت للعمل على تضييق حدة الاتساع فى الفجوة الغذائية العربية ، مازالت تتم من خلال التوجهات القطرية لكل دولة على حدة فى إطار سياستها الزراعية . بالإضافة إلى بعض المشاريع التى تدار من خلال مؤسسات العمل العربى المشترك ، والتى تعد محدودة الأثر بالنسبة لحجم الفجوة الغذائية العربية .

وتبذل جميع دول العالم جهودها وبصفة خاصة الدول النامية لتحقيق وتوفير المتطلبات الأساسية من الغذاء بقدر كاف ومنتظم لجميع أفراد المجتمع ، للوفاء بالاحتياجات الصحية وتحسين مستويات الاستهلاك الغذائى .

وبالرغم من أن الدول النامية قد أدركت الحاجة للتعاون فيما بينها ، وبالرغم من المحاولات المتعددة التى بذلتها أجهزة ومنظمات جامعة الدول العربية لعمل استراتيجية اقتصادية عربية تتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول العربية منذ سنوات طويلة ، وبالرغم من تعدد الأجهزة والمنظمات العربية ، إلا أن النجاح كان ضئيلا .

إلا أن التاريخ البعيد والقريب للدول العربية ، لا يخلو من الممارسات التى تدعو للتفاؤل والتجارب التى تطرد اليأس .

خطورة المشكلة :

تنصب مشكلة الأمن الغذائى العربى ، على عدم توافر السلع الغذائية واتساع الفجوة الغذائية ، وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى لمعظم السلع الغذائية . بالإضافة إلى افتقار مستوى التغذية فى معظم الدول العربية إلى بعض أنواع وكميات السلع الغذائية الضرورية كالبروتينات الحيوانية وغيرها من الأغذية الواقية ، وما يترتب على ذلك من سوء التغذية لبعض الفئات ، وعدم اتزان عناصر الغذاء للإنسان العربى ، والنقص الحاد لنصيب الفرد من البروتين الحيوانى .

تطور حجم الفجوة الغذائية العربية ونسبة الاكتفاء الذاتى :

تجدر الإشارة فى هذا الصدد أن بعض الدراسات تقدر الفجوة على أساس الفرق بين الإنتاج والطلب . ويحسب الطلب بإضافة الواردات للإنتاج ويطرح منها الصادرات . وهذا قد لا يعبر عن الطلب ولا يعبر عن الكميات التى استهلكت فعلا . لأن كميات الاستهلاك الفعلى تتضمن فرق المخزون . وأن بيانات الاستهلاك لهذه الدراسة قد أخذت فى الاعتبار فرق المخزون والإنتاج والواردات والصادرات . ويلاحظ أن جميع بيانات هذه الدراسة مصدرها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .

وبدراسة الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية وتشمل القمح والحبوب والزيوت النباتية والدهون الحيوانية والسكر والألبان واللحوم الحمراء للدول العربية المدروسة وهى ١٦ دولة ، حيث أن باقى الدول العربية بياناتها غير متاحة فى الفترة ١٩٧٩ - ١٩٩٦ طبقا لآخر بيانات متاحة . حيث أن الفجوة الغذائية للدول العربية بصفة عامة ضئيلة للنشويات وبعض الدول تحقق فائضا مثل مصر والمغرب كما أن الفجوة

الغذائية للبقوليات ضئيلة أيضا وهناك دول عربية تحقق فائضا ضئيلا فى البقوليات مثل المغرب وسوريا وأن الفجوة الغذائية للنقل والبذور الزيتية منخفضة أيضا ، وهناك دول عربية تحقق فائضا مثل السودان وسوريا وتونس . والفجوة الغذائية للفواكه منخفضة نسبيا وهناك دول عربية تحقق فائضا . إلا أن دول الخليج العربى بها فجوة كبيرة للفواكه . كما أن الفجوة الغذائية للحوم البيضاء والبيض منخفضة . والفجوة الغذائية للأسماك منخفضة نسبيا . وتوجد فجوة كبيرة فى الخضر وهناك دول عربية تحقق فائضا مثل الأردن والمغرب وتونس .

يتضح ما يلى :

تطور حجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتى للقمح :

يتضح من الجدول رقم (١) أن إجمالى الفجوة الغذائية للقمح للدول العربية المدروسة كان يتجه إلى الارتفاع . فقد ارتفع من حوالى ١٢ مليون طن فى متوسط الفترة ٧٩-٨١ ، إلى حوالى ١٨,٧ مليون طن فى متوسط الفترة ٨٤-٨٦ ، ثم إلى حوالى ١٩,٣ مليون طن فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦ .

ويلاحظ من نفس الجدول رقم (١) أن جميع الدول العربية بها فجوة غذائية للقمح خلال الفترة المدروسة ١٩٧٩-٩٦ ، عدا سوريا حيث حققت فائضا لسلعة القمح فى بعض السنوات . وأن أكبر فجوة غذائية للقمح فى مصر ويليها الجزائر واليمن والمغرب ، حيث بلغت الفجوة لتلك الدول حوالى ٥,٩ ، ٤,٦ ، ١,٧ مليون طن على الترتيب فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦ .

ويتبين من نفس الجدول أن جميع الدول العربية غير مكتفية ذاتيا من القمح فى جميع سنوات الفترة المدروسة عدا سوريا . ويتبين أن نسبة الاكتفاء الذاتى للقمح لجميع الدول العربية قد ارتفعت من ٣٨ ٪ فى متوسط الفترة ٨٤-٨٦ ، إلى حوالى ٥٢٪ فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦ . وهناك دول عربية حققت معدلات مرتفعة للاكتفاء الذاتى للقمح . فقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتى من ٢٠ ٪ فى متوسط الفترة ٧٩-٨١ ، إلى ٩٣ ٪ فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦ للسعودية . وارتفعت من ٤٣ ٪ فى ١٩٨٠ إلى ٧٢ ٪ فى ١٩٩٥ للمغرب . ومن ٢٢ ٪ فى ١٩٨٥ إلى ٤٧ ٪ فى ١٩٩٥ فى مصر . ومن ٢٨ ٪ فى ١٩٨٥ إلى ٦٠ ٪ فى ١٩٩٥ للعراق .

إلا أن هناك دولا عربية تصل فيها نسبة الاكتفاء الذاتى للقمح إلى الصفر وهى موريتانيا والكويت . أو قريبة من الصفر حيث تصل تلك النسبة إلى ٠,٥ ٪ فى الأمارات و ٢٪ فى الصومال . أو منخفضة كثيرا فتصل إلى ٩ ٪ فى الأردن و ١٠ ٪ فى لبنان و ١١ ٪ فى ليبيا فى ١٩٩٥ .

تطور حجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتى للحبوب :

يتبين من الجدول رقم (٢) أن إجمالى الفجوة الغذائية للحبوب للدول العربية المدروسة ، كان يتجه إلى الارتفاع بصفة مستمرة . فقد ارتفع من حوالى ١٧ مليون طن فى ١٩٨٠ إلى ٣١ مليون طن فى ١٩٨٥ ، إلى ٣٣ مليون طن فى ١٩٩٥ . أى أن الفجوة الغذائية للحبوب لجميع الدول العربية قد تضاعفت تقريبا خلال الفترة ١٩٨٠-٩٥ .

جدول رقم (١)
تطور الفجوة الغذائية بالألف طن
ونسبة الاكتفاء الذاتى للقمح للدول العربية فى الفترة ١٩٧٩-١٩٩٦

الدولة	عدد السكان بالمليون فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦	الفجوة الغذائية			نسبة الاكتفاء الذاتى		
		متوسط ٧٩-٨١	متوسط ٨٤-٨٦	متوسط ٩٤-٩٦	متوسط ٧٩-٨١	متوسط ٨٤-٨٦	متوسط ٩٤-٩٦
مصر	٦٢,١	٥١٢٧	٦٥٥١	٥٨٥٨	٢٧ ٪	٢٢ ٪	٤٧ ٪
الجزائر	٢٨,١	٢٣٧٤	٣٠٠٣	٤٦٤٣	٣٥	٣١	٢٧
اليمن الشمالى	-	٤٠٣	٦٤٥	-	١٣	٩	-
اليمن الجنوبى	-	١٤٥	٢٠٦	-	١٣	٧	-
اليمن	١٥,٠	-	-	١٧٢٨	-	-	٧
المغرب	٢٦,٥	١٩٥٧	١٥٧٣	١٦٣٥	٤٣	٦٢	٧٢
ليبيا	٥,٤	٥٦٦	٧٠١	١٢٥٥	١٨	١٩	١١
تونس	٩,٠	٥٣٤	٧٨٥	١٠٨٦	٦١	٥٢	٤٨
السودان	٢٦,٧	٢٣٣	٤٨٦	٧٠٣	٤٧	٢٤	٤١
الأردن	٤,٢	-	٣٩٥	٥٧٧	-	١١	٩
العراق	٢٠,١	-	٢٥٢٤	٧٦٣	-	٢٨	٦٠
لبنان	٣,٠	-	٣٥٥	٤٥٣	-	٥	١٠
الإمارات	٢,٢	٨٨	١٧٠	١٩٢	١	٠,٦	٠,٥
السعودية	١٨.٣	٦٥٢	١٨٤	١٦٨	٢٠	٩١	٩٣
موريتانيا	٢,٣	٧٠	١٠٠	١٦٨	صفر	صفر	صفر
الكويت	١,٧	١٣٣	١٦٣	١٤٨	صفر	صفر	صفر
الصومال	٦,٨	١٢٨	١٤٢	٥٨	١	٠,٧	٢
سوريا	١٤,٢	+٧٧	٧٢٣	+١٧١	١٠٤	٦٩	١٠٣
الإجمالى	٢٤٥,٦	١٢٣٣٣	١٨٧٠٦	١٩٢٦٤	٣٩	٣٨	٥٢

- الدول مرتبة تنازليا طبقا لحجم الفجوة الغذائية فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦ .
- بيانات باقى الدول العربية غير متاحة .

المصدر : جمعت وحسبت من :

- فوزى حليم رزق (دكتور) - أهمية التنسيق بين الدول العربية لمواجهة مشكلة الأمن الغذائى العربى - المؤتمر العربى لتنسيق التجارة وقواعد البيانات - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المصرية - القاهرة - يناير ١٩٨٨ .
- فوزى حليم رزق (دكتور) - التعاون الاقتصادى الزراعى فى العالم العربى الإنتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة E.S.P. روما - فبراير ١٩٩٠.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations, Food Balance Sheets, Rome.1998.

جدول رقم (٢)
تطور الفجوة الغذائية بالألف طن
ونسبة الاكتفاء الذاتى للحبوب للدول العربية فى الفترة ١٩٧٩/١٩٩٦

الدولة	عدد السكان بالمليون فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦	الفجوة الغذائية			نسبة الاكتفاء الذاتى		
		متوسط ٧٩-٨١	متوسط ٨٤-٨٦	متوسط ٩٤-٩٦	متوسط ٧٩-٨١	متوسط ٨٤-٨٦	متوسط ٩٤-٩٦
مصر	٦٢,١	٥٩٣٩	٨٣٦٢	٧٨١٨	٥٨ ٪	٤٩ ٪	٦٥ ٪
الجزائر	٢٨,١	٢٧٣٣	٣٩٥٧	٦٢٩٠	٤٣	٣٨	٣٠
السعودية	١٨,٣	٣٠٨١	٦٢١٦	٦٢٦٨	٩	٢٤	٣٨
ليبيا	٥,٤	٨٠٣	١٣٣٨	١٩٦٩	٢٠	١٧	١٤
اليمن الشمالى	–	٤٧١	٨١١	–	٦٥	٣٨	–
اليمن الجنوبى	–	٣٣٢	٢٧٥	–	٢٥	٣٠	–
اليمن	١٥,٠	–	–	١٩٤٦	–	–	٢٨
تونس	٩,٠	٧٧٢	١٠٠٦	١٧٩٦	٦٠	٥٦	٤٤
المغرب	٢٦,٥	٢٥١٤	١٧٠٥	١٧٦٣	٥٩	٧٧	٨٠
الأردن	٤,٢	–	٧٩٦	١٥٠٠	–	٧	٧
لبنان	٣,٠	–	٥١٠	٧٧٦	–	٥	٩
الإمارات	٢,٢سس	٢٢٣	٤٠٠	٦١٠	١	١	١
الكويت	١,٧	٣٦٣	٤٧٦	٤٤٢	صفر	٠,٦	٠,٥
العراق	٢٠,١	–	٣٧١٣	١٣٧٠	–	٣٦	٦٦
السودان	٢٦,٧	-٣٤٢	+٢٨٢	٣١٥	١١١	١١٠	٩٤
موريتانيا	٢,٣	١٨٤	٢٠٣	٢٤٥	٢٤	٢٦	٤٥
الصومال	٦,٨	٣٨٥	٢٩٣	١٢١	٤١	٦٧	٧٣
سوريا	١٤,٢	١٩	١١٤٩	+١٧١	٩٩	٦٨	١٠٣
الإجمالى	٢٤٥,٦	١٧٤٧٧	٣٠٩٢٨	٣٣٠٥٩	٥٧	٤٨	٥٧

الدول مرتبة تنازليا طبقا لحجم الفجوة الغذائية فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦ .

مصدر : جمعت وحسبت من نفس مصادر الجدول رقم (١) .

ويتضح من نفس الجدول رقم (٢) أن جميع الدول العربية بها فجوة غذائية للحبوب خلال الفترة المدروسة ١٩٧٩-٩٦ ، عدا السودان حيث حقق فائضا فى الحبوب فى الفترة ١٩٧٩-٨٦ ، ثم تحول الفائض إلى عجز بعد ذلك . وأن سوريا كان بها فجوة غذائية فى الحبوب فى الفترة ١٩٧٩-٨٦ ، ثم تحول إلى فائض بعد ذلك . وأن أكبر فجوة غذائية للحبوب فى مصر ويليها الجزائر والسعودية ، حيث بلغت الفجوة لتلك الدول حوالى ٧,٨ ، ٦,٣ ، ٦,٣ مليون طن على الترتيب فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦ .

ويلاحظ من نفس الجدول رقم (٢) أن جميع الدول العربية غير مكتفية ذاتيا من الحبوب فى جميع سنوات الفترة المدروسة ، عدا السودان فى الفترة ١٩٨٠-٨٥ ، ثم تحولت إلى غير مكتفية بعد ذلك . وعدا سوريا فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦ ، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى ١٠٣ ٪

ويتبين من نفس الجدول رقم (٢) أن نسبة الاكتفاء الذاتى للحبوب لجميع الدول العربية ، قد انخفضت من حوالى ٥٧ ٪ فى ١٩٨٠ ، إلى حوالى ٤٨٪ فى ١٩٨٥. ثم عادت إلى الارتفاع فى ١٩٩٥ إلى المستوى الذى كانت عليه فى ١٩٨٠ ، حيث بلغت تلك النسبة ٥٧٪.

وهناك دولا عربية حققت معدلات مرتفعة للاكتفاء الذاتى للحبوب. فقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتى من ٥٩٪ فى ١٩٨٠ إلى ٨٠٪ فى ١٩٩٥ للمغرب. وارتفعت تلك النسبة من ٤١٪ فى ١٩٨٠ إلى ٧٣٪ فى ١٩٩٥ للصومال. وارتفعت من ٣٦٪ فى ١٩٨٥ إلى ٦٦٪ فى ١٩٩٥ للعراق. وارتفعت من ٤٩٪ فى ١٩٨٥ إلى ٦٥٪ فى ١٩٩٥ لمصر.

إلا أن هناك دولا عربية تنخفض فيها نسبة الاكتفاء الذاتى للحبوب انخفاضا كبيرا، حيث تنخفض إلى ٠,٥٪ فى الكويت، وإلى ١٪ فى الإمارات. وإلى ٧٪ فى الأردن. و٩٪ فى لبنان.

تطور حجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتى للزيوت النباتية:

يتضح من الجدول رقم (٣) أن الزيوت النباتية يوجد بها فجوة كبيرة وكانت تتجه نحو الزيادة بصفة مستمرة. فقد بلغ حجم الفجوة للزيوت للدول العربية حوالى مليون طن فى ١٩٨٠، ثم ارتفع إلى ١,٧ مليون طن فى ١٩٨٥، أى تضاعف حجم فجوة الزيوت خلال خمس سنوات. وارتفع إلى ٣,١ مليون طن فى ١٩٩٥، أى ارتفع إلى حوالى ضعف ما كان عليه فى ١٩٨٥.

ويتبين من نفس الجدول رقم (٣) أن جميع الدول العربية بها فجوة غذائية للزيوت النباتية خلال الفترة المدروسة ١٩٧٩-٩٦، عدا تونس والسودان حيث حققتا فائضا ضئيلا فى بداية الثمانينات، وبعد ذلك تحول الفائض إلى عجز. وان أكبر فجوة غذائية للزيوت فى مصر ويليها الجزائر والعراق. حيث بلغت الفجوة لتلك الدول ٧٤٩، ٤٥٨، ٤٥٨ ألف طن على الترتيب فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦.

ويلاحظ من نفس الجدول أن جميع الدول العربية غير مكتفية ذاتيا من الزيوت النباتية فى جميع سنوات الفترة المدروسة . وتبين أن نسبة الاكتفاء الذاتى للزيوت لجميع الدول العربية كانت ٢٩ ٪ فى ١٩٨٥ ، ثم انخفضت إلى ٢٤ ٪ فى ١٩٩٥ . وحتى تونس والسودان اللتان كانتا الدولتان الوحيدتان اللتان تحققان فائضا فى بداية الثمانينات ، أصبحتا غير مكتفيتين ذاتيا من الزيوت النباتية بعد ذلك ، حيث تحول الفائض إلى عجز . وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى للزيوت من ١٠٠ ٪ فى ١٩٨٠ إلى ٧٩ ٪ فى ١٩٩٥ للسودان ، وانخفضت من

جدول رقم (٣)

تطور الفجوة الغذائية بالألف طن ونسبة الاكتفاء الذاتى للزيوت والدهون للدول العربية خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٦

الدولة[١]	عدد السكان بالمليون فى متوسط ٩٤-٩٦	الزيوت النباتية						الدهون الحيوانية					
		الفجوة الغذائية			نسبة الاكتفاء الذاتى			الفجوة الغذائية			نسبة الاكتفاء الذاتى		
		متوسط ٧٩-٨١	متوسط ٨٤-٨٦	متوسط ٩٤-٩٦	متوسط ٧٩-٨١	متوسط ٨٤-٨٦	متوسط ٩٤-٩٦	متوسط ٧٩-٨١	متوسط ٨٤-٨٦	متوسط ٩٤-٩٦	متوسط ٧٩-٨١	متوسط ٨٤-٨٦	متوسط ٩٤-٩٦
مصر	٦٢,١	٣٠٢	٣٩٤	٧٤٩	٥٥ ٪	٢٣ ٪	١٤ ٪	٢٠٢	٣٠٥	١١٠	٨٥ ٪	٢٤ ٪	٤٦ ٪
الجزائر	٢٨,١	٢٤٥	٢٥٩	٤٥٨	١٧	٧	١٤	٨٢	١٠٠	٨٢	٥	٤	٩
العراق	٢٠,١	–	٢٥٥	٤٥٨	–	٣	٥	–	٢٠	٩	–	٤٤	٤٧
المغرب	٢٦,٥	١٦٧	١٦٧	٢٥٩	٢٢	٢٦	٣٦	٣٢	٢٨	٤١	٣٣	٤٧	٥٣
السعودية	١٨,٣	٩٣	١٧٨	٢٣٦	صفر	١	٣	١٩	٢٥	١٩	٣٢	٣٤	٤١
الأردن	٤,٢	-	٣١	١٧٤	–	٢٣	٤٠	–	١٧	٢٣	–	٦	١٢
ليبيا	٥,٤	٦٥	٧٠	١٦٦	٢٤	٢٣	٥	١٠	١٢	٧	١٧	٢٠	١٣
الإمارات	٢,٢	١٩	٥١	١٣٤	صفر	صفر	صفر	٢٣	٥	٨	٢	١٧	٢٧
اليمن الشمالى	–	١٦	٤٨	–	٢٤	٨	–	٣	٥	–	٦٧	٥٥	–
اليمن الجنوبى	–	٣	٣٤	–	٦١	١١	–	١١	١	–	٨	٥٠	–
اليمن	١٥,٠	–	–	١٠٨	–	–	٦	–	–	١	–	–	٨٩
سوريا	١٤,٢	١٧	٦٢	١٠٤	٨٦	٦٣	٦٢	٢١	٢٥	٨	٥٥	٥٢	٨٠
تونس	٩,٠	٤+	٨	٩٣	١٠٤	٩٤	٦٠	٧	٦	٣	٤٢	٤٦	٧٠
لبنان	٣,٠	–	٤٩	٦٢	–	٢٧	١٨	–	١٤	٢٥	–	٧	٧
السودان	٢٦,٧	١+	٤٨	٤٢	١٠٠	٨٠	٧٩	٧	١٤	٤	٧٤	٦١	٨٦
موريتانيا	٢,٣	٨	٦	٣٣	٢	صفر	صفر	١	٥	٤	٥٩	٤٤	٣٣
الكويت	١,٧	١٢	٢٠	٣٠	١٦	١٣	٣	٥	٥	٢	٣٦	٣٨	٥٠
الصومال	٦,٨	١٨	٢٤	٦	٣١	٤٨	٦٠	٢	صفر	صفر	٨٢	١٠٠	١٠٠
الإجمالى	**٢٤٥,٦**	**٩٦٠**	**١٧٠٤**	**٣١١٢**		**٢٩**	**٢٤**	**٤٢٥**	**٥٨٧**	**٣٤٦**		**٢٩**	**٤٤**

(١) الدول مرتبة تنازليا طبقا لحجم الفجوة للزيوت النباتية فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦ .

المصدر : جمعت وحسبت من نفس مصادر الجدول رقم (١) .

١٠٤ ٪ فى ١٩٨٠ إلى ٦٠٪ فى ١٩٩٥ لتونس . والدول التى تحقق نسبة مرتفعة نسبيا من الاكتفاء الذاتى للزيوت هى سوريا والأردن والمغرب ، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى لهذه الدول ٦٢ ٪ ، ٤٠ ٪ ، ٣٦ ٪ على الترتيب فى ١٩٩٥ . وهناك دول عربية تصل فيها نسبة الاكتفاء الذاتى للزيوت النباتية إلى الصفر وهى الإمارات وموريتانيا ، وهناك دول تنخفض فيها نسبة الاكتفاء الذاتى كثيرا ، حيث تصل إلى ٣٪ فقط فى السعودية والكويت و ٥ ٪ فى ليبيا والعراق ، و ٦٪ فى اليمن فى ١٩٩٥ .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد أن بيانات منظمة الأغذية والزراعة عن الزيوت النباتية لمصر هى ٣٠١ ألف طن للإنتاج و ٣٦٥ ألف طن للاحتياجات فى السنة فى متوسط الفترة ١٩٨٤-٨٦ ، أى أن الفجوة الغذائية لزيت الطعام ٣٩٤ ألف طن ، ونسبة الاكتفاء الذاتى حوالى ٤٣ ٪ . إلا أن هذه البيانات غير دقيقة . وقد قام الباحث بتعديل هذه الأرقام إلى الأرقام الأكثر دقة وهى ١١٩ ألف طن للإنتاج و٥١٣ ألف طن للاحتياجات ، أى أن الفجوة ٣٩٤ ألف طن ونسبة الاكتفاء الذاتى حوالى ٢٣ ٪ وليس ٤٣ ٪ . ويرجع عدم الدقة فى أن بيانات المنظمة تتشابه مع بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المصرى . وقد تبين أن بياناتهما عن الإنتاج المحلى ، تشمل الإنتاج المحلى والزيت الخام المستورد بعد تكريره .

تطور حجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتى للدهون الحيوانية :

يتبين من الجدول رقم (٣) أن الفجوة الغذائية للدهون الحيوانية للدول العربية ، ارتفعت من حوالى ٤٢٥ ألف طن فى ١٩٨٠ ، إلى حوالى ٥٨٧ ألف طن فى ١٩٨٥ . ثم انخفضت إلى ٣٤٦ ألف طن فى ١٩٩٥ .

ويلاحظ من نفس الجدول أن جميع الدول العربية بها فجوة غذائية للدهون الحيوانية خلال الفترة المدروسة ١٩٧٩-٩٦ ، عدا الصومال حيث كانت الفجوة ألفى طن فى ١٩٨٠ ، ثم اكتفت ذاتيا بعد ذلك . وأن أكبر فجوة غذائية للدهون الحيوانية فى مصر وليبيا الجزائر والمغرب ، حيث بلغت الفجوة لتلك الدول ١١٠ ، ٨٢ ، ٤١ ألف طن على الترتيب فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦ .

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن جميع الدول العربية غير مكتفية ذاتيا من الدهون الحيوانية فى جميع سنوات الفترة المدروسة عدا الصومال . وتبين أن نسبة الاكتفاء الذاتى لجميع الدول العربية قد تحسنت فى السنوات الأخيرة . حيث ارتفعت تلك النسبة من ٢٩ ٪ فى ١٩٨٥ إلى ٤٤ ٪ فى ١٩٩٥ .

والدول التى تحقق نسبة مرتفعة نسبيا من الاكتفاء الذاتى للدهون الحيوانية هى اليمن والسودان وسوريا وتونس ، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى لهذه الدول حوالى ٨٩٪، ٨٦٪، ٨٠٪، ٧٠٪ على الترتيب فى ١٩٩٥.

وهناك دولا عربية تنخفض فيها نسبة الاكتفاء الذاتى للدهون الحيوانية انخفاضا كبيرا وهى لبنان والجزائر والأردن وليبيا، حيث تصل إلى ٧٪، ٩٪، ١٢٪، ١٣٪ لتلك الدول على الترتيب فى ١٩٩٥.

تطور حجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتى للسكر:

يتضح من الجدول رقم (٤) أن إجمالى الفجوة الغذائية للسكر للدول العربية، كان يتجه إلى الارتفاع بصفة مستمرة. فقد ارتفع من حوالى ٢,٨ مليون طن فى ١٩٨٠، إلى ٣,٩ مليون طن فى ١٩٨٥، ثم إلى حوالى ٤ مليون طن فى ١٩٩٥.

ويلاحظ من نفس الجدول أن جميع الدول العربية بها فجوة غذائية فى السكر خلال جميع سنوات الفترة المدروسة ١٩٧٩-٩٦، عدا السودان حيث تحول العجز من ٢٧٥ ألف طن فى ١٩٨٠، إلى ١٠ ألف طن فقط فى ١٩٨٥، ثم حقق فائضا بلغ ٥٤ ألف طن فى ١٩٩٥.

وأن أكبر فجوة غذائية للسكر فى الجزائر ويليها مصر والسعودية والمغرب، حيث بلغت الفجوة لتلك الدول حوالى ٧٦٨، ٥٥٤، ٥٠٧، ٤٧٩ ألف طن على الترتيب فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦.

ويتبين من الجدول رقم (٤) أن نسبة الاكتفاء الذاتى للسكر لجميع الدول العربية، قد ارتفعت من حوالى ٣٤٪ فى ١٩٨٠، إلى ٣٦٪ فى ١٩٨٥، ولم تتغير عن هذه النسبة حتى ١٩٩٥.

وأن جميع الدول العربية غير مكتفية ذاتيا من السكر فى جميع سنوات الفترة المدروسة، عدا السودان حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى للسكر ١١٣٪ فى ١٩٩٥.

والدولتان الوحيدتان اللتان حققتا نسبة مرتفعة من الاكتفاء الذاتى للسكر هما مصر والمغرب فقط، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى ٦٩٪، ٤٩٪ لتلك الدولتين على الترتيب فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦.

وأن معظم الدول العربية تصل فيها نسبة الاكتفاء الذاتى للسكر إلى الصفر وهى السعودية والجزائر والكويت والإمارات وليبيا والأردن واليمن وموريتانيا. وتصل نسبة الاكتفاء الذاتى للسكر فى تونس ١٠٪ فى ١٩٩٥.

تطور حجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتى للألبان:

يتبين من الجدول رقم (٥) أن إجمالى الفجوة الغذائية للألبان للدول العربية، كان يتجه إلى الارتفاع بصفة مستمرة. فقد ارتفع من حوالى ٣,٥ مليون طن فى ١٩٨٠، إلى حوالى ٦,٤ مليون طن فى ١٩٨٥، أى تضاعفت تقريبا خلال خمس سنوات فقط. ثم انخفضت إلى ٥ مليون طن فى ١٩٩٥.

ويتضح من نفس الجدول رقم (٥) أن جميع الدول العربية بها فجوة غذائية فى الألبان فى جميع سنوات الفترة المدروسة وهى ١٩٧٩-٩٦.

وأن أكبر فجوة غذائية للألبان فى الجزائر والسعودية، حيث بلغت الفجوة فيهما ١,٩، ٠,٨ مليون طن على الترتيب فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦.

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) أن نسبة الاكتفاء الذاتى للألبان لجميع الدول العربية، قد انخفضت من حوالى ٧٥٪ فى ١٩٨٠، إلى حوالى ٦٤٪ فى ١٩٨٥، ثم عادت إلى الارتفاع حيث بلغت حوالى ٧٤٪ فى ١٩٩٥.

وأن جميع الدول العربية غير مكتفية ذاتيا من الألبان فى جميع سنوات الفترة المدروسة.

جدول رقم (٤)

تطور الفجوة الغذائية بالألف طن
ونسبة الاكتفاء الذاتى للسكر للدول العربية فى الفترة ١٩٧٩-١٩٩٦

الدولة	عدد السكان بالمليون فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦	الفجوة الغذائية			نسبة الاكتفاء الذاتى		
		متوسط ٧٩-٨١	متوسط ٨٤-٨٦	متوسط ٩٤-٩٦	متوسط ٧٩-٨١	متوسط ٨٤-٨٦	متوسط ٩٤-٩٦
الجزائر	٢٨,١	٥٨٠	٦١٣	٧٦٨	٢ ٪	٢ ٪	صفر ٪
مصر	٦٢,١	٥٢٠	٧٤٣	٥٥٤	٦٠	٥٧	٦٩
السعودية	١٨,٣	٢٥٩	٢٩٦	٥٠٧	صفر	٢	صفر
المغرب	٢٦,٥	٣١٤	٢٠٦	٤٧٩	٥٤	٧١	٤٩
اليمن الشمالى	-	٩٠	١٨٣	-	صفر	صفر	-
اليمن الجنوبى	-	٤٢	٥٤	-	صفر	صفر	-
اليمن	١٥,٠	-	-	٣١٠	-	-	صفر
تونس	٩,٠	١٦١	١٧١	٢٣٦	٥	١١	١٠
ليبيا	٥,٤	١٣٠	١٥٨	١٧١	صفر	٠,٦	صفر
الأردن	٤,٢	-	١٤٦	١٥٣	-	صفر	صفر
الإمارات	٢,٢	٥٨	٩٣	١١٥	صفر	صفر	صفر
الصومال	٦,٨	٣٤	٣٩	٩٧	٤٨	٥٩	١٧
لبنان	٣,٠	-	٨٧	٨٩	-	٨	٢٤
موريتانيا	٢,٣	٣٠	٣٧	٧٤	صفر	صفر	صفر
الكويت	١,٧	١٦	٧٠	٦٢	صفر	صفر	صفر
العراق	٢٠,١	-	٥٧٧	٣٤٣	-	١	٠,٦
سوريا	١٤,٢	٢٤٦	٤٣٥	٤١٠	١٣	٨	٢١
السودان	٢٦,٧	٢٧٥	١٠	+٥٤	٣٩	٩٨	١١٣
الإجمالى	٢٤٥,٦	٢٧٥٥	٣٩١٨	٣٩٧٢	٣٤	٣٦	٣٦

- متوسط ٧٩-٨١ يشمل السكر والعسل .
- الدول مرتبة تنازليا طبقا لحجم الفجوة الغذائية فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦ .

المصدر : جمعت وحسبت من نفس مصادر الجدول رقم (١) .

جدول رقم (٥)
تطور الفجوة الغذائية بالألف طن
ونسبة الاكتفاء الذاتى للألبان للدول العربية فى الفترة ١٩٧٩/١٩٩٦

الدولة	عدد السكان بالمليون فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦	الفجوة الغذائية			نسبة الاكتفاء الذاتي		
		متوسط ٧٩-٨١	متوسط ٨٤-٨٦	متوسط ٩٤-٩٦	متوسط ٧٩-٨١	متوسط ٨٤-٨٦	متوسط ٩٤-٩٦
الجزائر	٢٨,١	٧٩٨	١٥٣٣	١٨٩٨	٥١ ٪	٢٨ ٪	٣٢ ٪
السعودية	١٨,٣	٧٦٩	١١٦١	٧٩٩	٣٨	٣٢	٤٣
الإمارات	٢,٢	١٦٦	٢٥٦	٣٥١	١٣	١٧	١٥
ليبيا	٥,٤	٢١٨	٣١٠	٣١٧	٣٨	٢٩	٢٨
لبنان	٣,٠	-	١٧٢	٢٦٧	-	٤٦	٤١
الكويت	١,٧	١٩٥	٢٧٠	٣٠٣	٢١	٢١	١٠
مصر	٦٢,١	٣٩١	٥٥١	٢٦٩	٨٨	٨١	٩١
اليمن الشمالى	-	١٤٥	٢٠٤	-	٧٢	٥٥	-
اليمن الجنوبى	-	١٠٩	١٧٧	-	٣٧	٢٤	-
اليمن	١٥,٠	-	-	١٩٣	-	-	٥٠
المغرب	٢٦,٥	٩٧	١١١	١٧٢	٩٢	٨٩	٨٤
تونس	٩,٠	٢٠٣	١٦٥	١١٠	٥٧	٦٧	٨٤
الأردن	٤,٢	-	١٧١	١٠٣	-	٢٩	٦٠
سوريا	١٤,٢	١١٧	٢٠٢	٧٠	٩١	٨٥	٩٥
موريتانيا	٢,٣	٣٨	١٠٩	٥٨	٨٦	٧٠	٨٣
السودان	٢٦,٧	٤١	١٥٦	٤٤	٩٨	٩٥	٩٩
العراق	٢٠,١	-	٧١٤	٤١	-	٤٥	٩٠
الصومال	٦,٨	١٦١	١١٠	١٤	٨٣	٨٤	٩٩
الإجمالى	**٢٤٥,٦**	**٣٤٤٨**	**٦٣٧٢**	**٥٠٠٩**	**٧٥**	**٦٤**	**٧٤**

- فى شكل لبن ولا يتضمن الزبدة .

- الدول مرتبة تنازليا طبقا لحجم الفجوة الغذائية فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦.

المصدر : جمعت وحسبت من نفس مصادر الجدول رقم (١) .

والدول العربية التى حققت نسبة مرتفعة من الاكتفاء الذاتى للألبان هى السودان والصومال وسوريا ومصر والعراق وتونس والمغرب وموريتانيا، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى لهذه الدول حوالى ٩٩٪، ٩٩٪، ٩٥٪، ٩١٪، ٩٠٪، ٨٤٪، ٨٤٪، ٨٣٪ على الترتيب فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦.

وتنخفض نسبة الاكتفاء الذاتى للألبان إلى ١٠٪ فى الكويت و١٥٪ فى الإمارات.

تطور حجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتى للحوم الحمراء:

يتضح من الجدول رقم (٦) أن إجمالى الفجوة الغذائية للحوم الحمراء للدول العربية، فقد ارتفع من حوالى ٥٢٧ ألف طن فى ١٩٨٠، إلى حوالى ٧٩٤ ألف طن فى ١٩٨٥. ثم انخفض إلى ٤٣٦ ألف طن فى ١٩٩٥، أى انخفض إلى حوالى نصف ما كان عليه فى ١٩٨٥.

ويتبين من نفس الجدول أن جميع الدول العربية بها فجوة غذائية فى اللحوم الحمراء فى جميع سنوات الفترة المدروسة ١٩٧٩-٩٦. عدا السودان والصومال وموريتانيا.

وأن أكبر فجوة غذائية للحوم الحمراء فى مصر والسعودية والإمارات، حيث بلغت الفجوة لتلك الدول حوالى ١٧١، ٩٩، ٤٣ ألف طن على الترتيب فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦.

ويلاحظ من الجدول رقم (٦) أن نسبة الاكتفاء الذاتى للحوم الحمراء لجميع الدول العربية، قد انخفضت من حوالى ٨٠٪ فى ١٩٨٠، إلى ٧٢٪ فى ١٩٨٥، ثم عادت إلى الارتفاع فى ١٩٩٥، حيث بلغت ٨٤٪، أى زادت بدرجة ملموسة.

والدول العربية التى حققت اكتفاء ذاتيا للحوم هى السودان وموريتانيا والصومال. والدول التى حققت نسبة مرتفعة من الاكتفاء الذاتى أو اقتربت منه هى سوريا والمغرب والعراق واليمن وتونس والجزائر، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى لهذه الدول ٩٩٪، ٩٧٪، ٩٦٪، ٩٥٪، ٩٤٪، ٩١٪ على الترتيب فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦. كما يلاحظ أن جميع الدول العربية حققت نسبة من الاكتفاء الذاتى للحوم الحمراء تزيد عن ٥٠٪ فى السنوات الأخيرة. فمثلا الكويت ارتفعت فيها نسبة الاكتفاء الذاتى للحوم الحمراء من ٥٪ فى ١٩٨٥ إلى ٥٨٪ فى ١٩٩٥. والإمارات ارتفعت فيها تلك النسبة من ٥٪ فى ١٩٨٥ إلى ٥٣٪ فى ١٩٩٥. ويتضح من ذلك أنه قد حدث تقدم كبير فى إنتاج اللحوم الحمراء فى الدول العربية فى السنوات الخيرة.

تطور حجم الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية وإجمالى السلع الغذائية:

السلع الغذائية الرئيسية تشمل القمح والحبوب والزيوت النباتية والدهون الحيوانية والسكر والألبان واللحوم الحمراء وهى السلع المدروسة. وقد تناولتها الدراسة بالتفصيل كما يتضح من العرض السابق.

وبمقارنة إجمالى الفجوة الغذائية لهذه السلع المدروسة بإجمالى الفجوة الغذائية لجميع السلع الغذائية، وتشمل بالإضافة إلى السلع الغذائية السابقة، سلع غذائية أخرى وهى: النشويات والبقوليات والنقل والبذور الزيتية والمحاصيل السكرية والعسل والخضر والفاكهة واللحوم البيضاء والبيض والأسماك. والشاى والبن والكاكاو والتوابل Spices والاسقاط Offals والمشروبات الكحولية وغيرها.

جدول رقم (٦)
تطور الفجوة الغذائية بالألف طن
ونسبة الاكتفاء الذاتى للحوم الحمراء للدول العربية فى الفترة ١٩٧٩-١٩٩٦

الدولة	عدد السكان بالمليون فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦	الفجوة الغذائية			نسبة الاكتفاء الذاتى		
		متوسط ٧٩-٨١	متوسط ٨٤-٨٦	متوسط ٩٤-٩٦	متوسط ٧٩-٨١	متوسط ٨٤-٨٦	متوسط ٩٤-٩٦
مصر	٦٢,١	١٤٣	١٨٦	١٧١	٧٤ ٪	٦٧ ٪	٧٣ ٪
السعودية	١٨,٣	٢٨٠	١٦٠	٩٩	٦٧	٣٣	٥٥
الإمارات	٢,٢	٢٣	٤١	٤٣	٣٥	٥	٥٣
الجزائر	٢٨,١	٢٢	٤٣	٢٩	٨٦	٧٨	٩١
الأردن	٤,٢	-	٣٣	٢٦	-	٣٧	٣٨
الكويت	١,٧	٢٠	٥٥	٢٠	٦٩	٥	٥٨
لبنان	٣,٠	-	٣٨	١٢	-	١٤	٧٥
ليبيا	٥,٤	١٦	٥٦	٩	٨٨	٥٤	٨٤
المغرب	٢٦,٥	٤	٧	٨	٩٨	٩٧	٩٧
تونس	٩,٠	٦	٢٢	٦	٩٢	٧٥	٩٤
السودان	٢٦,٧	صفر	+١٠	٥	١٠٠	١٠٢	١٠١
اليمن الشمالى	-	٢ .	٧	-	٩٨	٨٩	-
اليمن الجنوبى	-	١	٦	-	٩٣	٦٧	-
اليمن	١٥,٠	-	-	٤	-	-	٩٥
سوريا	١٤,٢	١٠	١١	٢	٩٣	٩٢	٩٩
العراق	٢٠,١		١٥٠	٢	-	٤١	٩٦
موريتانيا	٢,٣	صفر	+١٠	صفر	١٠٠	١٢٤	١٠٠
الصومال	٦,٨	صفر	+١	صفر	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الإجمالى	٢٤٥,٦	٥٢٧	٧٩٤	٤٣٦	٨٠	٧٢	٨٤

- الدول مرتبة تنازليا طبقا لحجم الفجوة الغذائية فى متوسط الفترة ٩٤-٩٦.

المصدر : جمعت وحسبت من نفس مصادر الجدول رقم (١) .

ويتبين من الجدول رقم (٧) أن إجمالى الفجوة للسلع الغذائية المدروسة وهى السلع الغذائية الرئيسية. كان يتجه إلى الارتفاع بصفة مستمرة لجميع الدول العربية خلال الفترة المدروسة ١٩٧٩-٩٦. فقد ارتفع إجمالى الفجوة لهذه السلع من حوالى ٢٥,٥ مليون طن فى ١٩٨٠، إلى حوالى ٤٤,٣ مليون طن فى ١٩٨٥، ثم إلى حوالى ٤٥,٩ مليون طن فى ١٩٩٥. أى أن إجمالى الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية قد تضاعف تقريبا خلال الفترة ١٩٨٠-٩٥.

بينما وجد أن إجمالى الفجوة الغذائية لجميع السلع الغذائية لم يرتفع كثيرا، فقد ارتفع من حوالى ٤٩,١ مليون طن فى ١٩٨٥، إلى حوالى ٤٩,٣ مليون طن فى ١٩٩٥.

وهذا يوضح خطورة مشكلة الفجوة الغذائية فى العالم العربى، حيث أن الدول العربية المدروسة وهى ١٦ دولة والتى توافرت بياناتها، وبخلاف باقى الدول العربية وهى قطر والبحرين وعمان وجيبوتى وقطاع غزة. بلغ إجمالى الفجوة الغذائية لها لجميع السلع الغذائية حوالى ٥٠ مليون طن فى السنة. وهذا رقم ضخم. كما أن إجمالى الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الأستراتيجية بلغ حوالى ٤٦ مليون طن وذلك فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦.

كما يلاحظ أن جميع الدول العربية بها فجوة غذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية عدا سوريا.

ويتبين من نفس الجدول أن أكبر إجمالى فجوة غذائية سواء للسلع الاستراتيجية أو إجمالى السلع الغذائية هى للجزائر والسعودية ومصر، حيث بلغ إجمالى الفجوة الغذائية لإجمالى السلع الغذائية الرئيسية أو إجمالى السلع الغذائية حوالى ١٠ مليون طن لتلك الدول سنويا فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦.

كما يلاحظ من نفس الجدول أن سوريا هى الدولة العربية الوحيدة التى حققت فائضا فى إجمالى السلع الغذائية فى التسعينات، بعد أن كان بها عجز فى خلال الثمانينات إلا أنه يوجد بها أيضا فجوة غذائية ضئيلة للسلع الغذائية الاستراتيجية. كما أن السودان كان يحقق فائضا فى بداية الثمانينات، ثم تحول هذا الفائض إلى عجز بعد ذلك.

ويتضح من الجدول رقم (٨) أن إجمالى إنتاج السلع الغذائية الرئيسية لجميع الدول العربية المدروسة بلغ حوالى ٦٥,٩ مليون طن فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦، بينما ارتفع إجمالى استهلاك هذه السلع لجميع هذه الدول إلى ١١١,٧ مليون طن.

كما أن إجمالى إنتاج السلع الغذائية لجميع الدول العربية بلغ حوالى ١٦٠,٦ مليون طن، وارتفع إجمالى استهلاك هذه السلع إلى حوالى ٢٠٩,٩ مليون طن.

أى أن الدول العربية مجتمعة مازالت تعانى من عجز حاد فى إنتاجها الغذائى، لبطء نمو الإنتاج الزراعى وعدم مسايرته للنمو السريع فى الطلب، خاصة السلع الغذائية الرئيسية. واتسعت الفجوة الغذائية بدرجة خطيرة. الأمر الذى أدى إلى اعتماد كافة الأقطار العربية على العالم الخارجى لتغطية احتياجاتها الغذائية.

حيث يتبين من نفس الجدول رقم (٨) أن جميع الدول العربية بها عجز حاد فى الإنتاج الغذائى.

جدول رقم (٧)
تطور الفجوة الغذائية بالألف طن
لإجمالى الحبوب والزيوت والدهون والسكر واللحوم الحمراء
والألبان وإجمالى السلع الغذائية للدول العربية خلال الفترة ١٩٧٩- ١٩٩٦

الدولة	عدد السكان بالمليون فى متوسط ٩٤- ٩٦	٧٩- ٨١	٨٤-٨٦		٩٤- ٩٦	
		السلع المدروسة	السلع المدروسة	إجمالى السلع	السلع المدروسة	إجمالى السلع
الجزائر	٢٨,١	٤٤٦٠	٦٥٠٥	٧٢٠٩	٩٥٢٥	٩٩٧٨
السعودية	١٨,٣	٤٥٠١	٨١٣٦	١٠١٦٣	٧٩٢٨	٩٧٨٦
مصر	٦٢,١	٧٣١٧	١٠٥٤١	١٠١٠٧٨	٩٦٦٧	٩٧٦٤
ليبيا	٥,٤	١٢٤٢	١٩٤٤	٢٤٣٩	٢٦٣٩	٢٩٥١
اليمن	١٥,٠	١٢٢٥	١٨٠٥	١٩٧٥	٢٥٦٢	٢٧١٥
الإمارات	٢,٢	٥١٢	٨٤٦	١٥٢٣	١٢٦٢	٢٥٢٦
العراق	٢٠,١	-	٥٤٢٩	٦١٠٥	٢٢٢٣	٢٣٧٢
تونس	٩,٠	١١٤٥	١٣٧٨	١٣٩٥	٢٢٤٤	٢٢٩٤
الأردن	٤,٢	-	١١٩٤	١٢٢١	١٩٧٩	١٨٩٤
المغرب	٢٦,٥	٣١٢٨	١٧٢٤	١٠٩١	٢٧٢٢	١٧٣٦
الكويت	١,٧	٦١١٠	٩٩٦	١٥٩٥	٨٥٩	١٤٢٠
لبنان	٣,٠	-	٨٧٠	٨٩٨	١٢٣١	١٢٨١
موريتانيا	٢,٣	٢٦١	٣٦٠	٣٠٨	٤١٤	٤٢٧
الصومال	٦,٨	٦٠٠	٤٦٦	٤١٨	٢٣٨	٢١٦
السودان	٢٦,٧	٢٠	٢٣٨	+٣٧٩	٣٤٦	١٨٤
سوريا	١٤,٢	٤٣٠	١٨٨٤	٢٠١٩	١٣	+٢٧٧
الإجمالى	**٢٤٥,٦**	**٢٥٤٥٢**	**٤٤٣١٦**	**٤٩٠٥٨**	**٤٥٨٥٢**	**٤٩٢٦٧**

- الدول مرتبة تنازليا طبقا لحجم الفجوة الغذائية لإجمالى السلع الغذائية فى متوسط الفترة ٩٤- ٩٦.
المصدر: جمعت وحسبت من نفس مصادر جدول رقم (١).

جدول رقم (٨)
إجمالي الإنتاج وإجمالي الاستهلاك والفجوة الغذائية بالألف طن ونسبة الاكتفاء الذاتي لإجمالي السلع الغذائية المدروسة وإجمالي السلع الغذائية للدول العربية خلال الفترة ١٩٩٤- ١٩٩٦

الدولة	إجمالي الحبوب والزيوت والدهون والسكر واللحوم الحمراء والألبان				إجمالي السلع الغذائية			
	إجمالي الإنتاج	إجمالي الاستهلاك	الفجوة الغذائية	نسبة الاكتفاء الذاتي	إجمالي الإنتاج	إجمالي الاستهلاك	الفجوة الغذائية	نسبة الاكتفاء الذاتي
سوريا	٨٨٦١	٨٨٧٤	١٣	٪١٠٠	١٥٥٩١	١٥٣١٤	+٢٨١	٪١٠٢
السودان	٩٤٦٣	٩٨٠٩	٣٤٦	٩٦	١٨٥٣٠	١٨٧١٤	١٨٤	٩٩
الصومال	٢٦٩١	٢٩٢٩	٢٣٨	٩٢	٣٣٧٨	٣٥٩٤	٢١٦	٩٤
المغرب	٨٩٦٥	١١٦٨٧	٢٧٢٢	٧٧	٢٢٠٥٩	٢٣٧٩٥	١٧٣٦	٩٣
مصر	١٩٠٢١	٢٨٦٧٨	٩٦٦٧	٦٦	٥٥٣٨٦	٦٥١٥٠	٩٧٦٤	٨٥
العراق	٣١١٤	٥٣٣٧	٢٢٢٣	٥٨	٨٦٣٤	١١٠٠٦	٢٣٧٢	٧٨
تونس	٢٢٤١	٤٤٨٥	٢٢٤٤	٥٠	٦٣٦٣	٨٦٥٧	٢٢٩٤	٧٤
لبنان	٣٤١	١٥٧٢	١٢٣١	٢٢	٣٣٨٨	٤٦٦٩	١٢٨١	٧٣
موريتانيا	٥٢٥	٩٣٩	٤١٤	٥٦	٧٨٥	١٢١٢	٤٢٧	٦٥
الأردن	٤٠٥	٢٣٨٤	١٩٧٩	١٧	٢٢١٧	٤١١١	١٨٩٤	٥٤
الجزائر	٣٩٣٩	١٣٤٦٤	٩٥٢٥	٢٩	٩٦٧٥	١٩٦٥٣	٩٩٧٨	٤٩
اليمن	١٠٤٣	٣٦٠٥	٢٥٦٢	٢٩	٢٤٧٧	٥١٩٢	٢٧١٥	٤٨
السعودية	٤٦١٠	١٢٥٣٨	٧٩٢٨	٣٧	٨٧٩١	١٨٥٧٧	٩٧٨٦	٤٧
ليبيا	٤٩٨	٣١٣٧	٢٦٣٩	١٦	١٧٨٠	٤٧٣١	٢٩٥١	٣٨
الإمارات	١١٨	١٣٨٠	١٢٦٢	٩	١٣٢٩	٣٨٥٥	٢٥٢٦	٣٤
الكويت	٦٧	٩٢٦	٨٥٩	٧	٢٠٦	١٦٢٦	١٤٢٠	١٣
الإجمالي	٦٥٨٩٢	١١١٧٤٤	٤٥٨٥٢	٥٩	١٦٠٥٨٩	٢٠٩٨٥٦	٤٩٢٦٣	٧٧

المصدر: جمعت وحسبت من نفس مصادر جدول رقم (١).

كما تجدر الإشارة فى هذا الصدد أن الفجوة الغذائية السابق توضيحها فى هذه الدراسة، هى فجوة ظاهرية فكان يتم حسابها عن طريق المقارنة بين الإنتاج الكلى والاستهلاك الكلى. دون الأخذ بعين الاعتبار الحاجة الحقيقية للمستهلكين.

فيجب أن يراعى عند تقدير الاحتياجات للسلع الغذائية، ليس مجرد حساب الكميات المتاحة، التى قد تكون أقل من الاحتياجات الصحية أحيانا لبعض السلع. بل يجب أن تبنى تقديرات الاستهلاك على أساس الاحتياجات الفعلية طبقا للاحتياجات الصحية، على أساس المعايير الدولية، وليس طبقا للمتاح فقط.

فقد حدث مثلا فى السنوات الأخيرة فى بعض الدول العربية تخفيض الكميات المستوردة من السلع الغذائية، رغم أنه لم يقابلها زيادة فى الإنتاج المحلى. وقد تم هذا على حساب تخفيض الاستهلاك. فإن تحقيق الاكتفاء الذاتى قد لا يؤدى إلى تحقيق الأمن الغذائى، الذى يعنى توفير الحد الأدنى الضرورى من الغذاء. ولذلك أصبح من الضرورى تصحيح مفهوم الفجوة الغذائية، لكى يتم حسابه على أساس الفجوة الحقيقية، وليس على أساس الفجوة الظاهرية. ومثل هذا التصحيح أصبح ضروريا للوقوف على حقيقة حجم الفجوة من منظور الحاجات الغذائية الحقيقية.

تطور نسبة الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية وإجمالى السلع الغذائية:

يتضح من الجدول رقم (٩) أن نسبة الاكتفاء الذاتى لإجمالى السلع الغذائية الرئيسية لجميع الدول العربية أقل من نسبة الاكتفاء الذاتى لإجمالى السلع الغذائية. فبينما كانت نسبة الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية ٥٩٪، ارتفعت تلك النسبة إلى ٧٧٪ لإجمالى السلع الغذائية فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦. فتعتبر الدول العربية فى مجموعها منطقة عجز غذائى بالنسبة لأهم السلع الغذائية. كما يلاحظ من نفس الجدول أن نسبة الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية أقل من نظيرها لإجمالى السلع الغذائية لجميع الدول العربية. ويرجع ذلك إلى اتساع الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية أكثر منها للسلع الغذائية الأخرى.

وهناك دول تتدهور فيها نسبة الاكتفاء الذاتى لإجمالى السلع الغذائية الرئيسية إلى درجة خطيرة. مثال الكويت حيث انخفضت تلك النسبة إلى ٧٪ فقط. ومثال الإمارات فبلغت تلك النسبة فيها ٩٪. وليبيا حيث كانت تلك النسبة ١٦٪ وذلك فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦.

ويتبين من نفس الجدول أن جميع الدول العربية كانت غير مكتفية ذاتيا من إجمالى السلع الغذائية الرئيسية عدا السودان فى ١٩٨٥، وعدا سوريا فى ١٩٩٥. وأن الدول العربية التى ترتفع فيها نسبة الاكتفاء الذاتى لجميع السلع الغذائية الرئيسية هى السودان والصومال والمغرب. حيث بلغت تلك النسبة حوالى ٩٦٪، ٩٢٪، ٧٧٪ على الترتيب فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦.

كما يلاحظ من الجدول أن نسبة الاكتفاء الذاتى لجميع السلع الغذائية لجميع الدول العربية، قد تحسنت نسبيا فى التسعينات. فبينما كانت تلك النسبة ٧١٪ فى ١٩٨٥، ارتفعت إلى ٧٧٪ فى ١٩٩٥. وهذا يدعو إلى التفاؤل. فقد ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتى لجميع السلع الغذائية فى ١٩٩٥، عن ما كانت عليه فى ١٩٨٥ لجميع الدول العربية عدا السودان والجزائر واليمن وليبيا.

جدول رقم (٩)
تطور نسبة الاكتفاء الذاتى لإجمالى
الحبوب والزيوت والدهون والسكر والألبان واللحوم
الحمراء وإجمالى السلع الغذائية للدول العربية خلال الفترة ١٩٧٩- ١٩٩٦

الدولة	عدد السكان بالمليون فى متوسط ٩٤- ٩٦	٨٤- ٨٦	٩٤- ٩٦	
		إجمالى السلع	السلع المدروسة	إجمالى السلع
سوريا	١٤,٢	٨٤٪	١٠٠٪	١٠٢٪
السودان	٢٦,٧	١٠٢	٩٦	٩٩
الصومال	٦,٨	٨٨	٩٢	٩٤
المغرب	٢٦,٥	٩٤	٧٧	٩٣
تونس	٩,٠	٧٩	٥٠	٩٠
مصر	٦٢,١	٧٨	٦٦	٨٥
العراق	٢٠,١	٥٧	٥٨	٧٨
لبنان	٣,٠	٦٩	٢٢	٧٣
موريتانيا	٢,٣	٦٤	٥٦	٦٥
الأردن	٤,٢	٤٦	١٧	٥٤
الجزائر	٢٨,١	٥٣	٢٩	٤٩
اليمن	١٥,٠	٥٢	٢٩	٤٨
السعودية	١٨,٣	٣٣	٣٧	٤٧
ليبيا	٥,٤	٤٢	١٦	٣٨
الإمارات	٢,٢	٢٧	٩	٣٤
الكويت	١,٧	١٣	٧	١٣
الإجمالى	٢٤٥,٦	٧١	٥٩	٧٧

- الدول مرتبة تنازليا طبقا لنسبة الاكتفاء الذاتى لإجمالى السلع الغذائية فى متوسط الفترة ٩٤- ٩٦.

المصدر: جمعت وحسبت من نفس مصادر جدول رقم (١).

متوسط نصيب الفرد من إجمالى السلع الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتى:

يتبين من الجدول رقم (١٠) أن متوسط نصيب الفرد من إجمالى السلع الغذائية للدول العربية فى متوسط الفترة ١٩٩٤-٩٦، يتفاوت تفاوتا كبيرا من دولة إلى أخرى. فبينما يرتفع متوسط نصيب الفرد إلى ١٧٥٢ كيلو جرام فى السنة فى الإمارات، وإلى ١٥٥٦ كيلو جرام فى لبنان، ينخفض هذا المتوسط إلى ٣٤٦ كيلو جرام فقط فى اليمن. أى أن متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية فى الإمارات يزيد عن ٥ أمثال نظيره فى اليمن. كما ينخفض هذا المتوسط إلى ٥٢٧ كيلو جرام فى موريتانيا و٥٢٩ كيلو جرام فى الصومال. وقد يرجع ذلك بالدرجة الأساسية إلى انخفاض مستوى الدخول لهذه الدول.

وأن متوسط نصيب الفرد من إجمالى السلع الغذائية لجميع الدول العربية حوالى ٨٥٤ كيلو جرام فى السنة.

والدول العربية الأخرى التى يزيد فيها متوسط نصيب الفرد لجميع السلع الغذائية عن ألف كيلو جرام فى السنة هى سوريا ومصر والسعودية.

والدول الأخرى التى يقل فيها متوسط نصيب الفرد من جميع السلع الغذائية عن المتوسط العام لجميع الدول العربية هى الجزائر حيث بلغ هذا المتوسط ٦٩٩ كيلو جرام فى السنة والسودان فكان ٧٠١ كيلو جرام.

وبمقارنة متوسط نصيب الفرد من جميع السلع الغذائية بالدول العربية والدول المتقدمة . تبين أن هذا المتوسط يرتفع إلى حوالى ٢٣٩٧ كيلوجرام فى السنة فى فرنسا . وإلى حوالى ٢٢٩٦ كيلوجرام فى السنة فى اليونان ، وإلى حوالى ١٩٠٠ كيلوجرام فى السنة فى إيطاليا فى متوسط الفترة ١٩٩٤- ٩٦ .

حيث تجدر الإشارة فى هذا الصدد أن إجمالى نصيب الفرد للسلع الغذائية محسوب على أساس إجمالى المحاصيل والسلع الغذائية ، وليس على أساس الغذاء الصافى الذى يستهلكه الإنسان مباشرة ، وذلك لحساب الفجوة الغذائية . أما الغذاء الصافى الذى يحسب عند تقدير استهلاك الغذاء فأنه يشمل المحاصيل والسلع الغذائية ، مخصوما منها غذاء الحيوان والتقاوى والصناعة والفاقد . والمتبقى لغذاء الإنسان يحسب على أساس معدل الاستخراج . وبالتالى فأن الغذاء الصافى للإنسان يكون أقل من إجمالى الاستهلاك . فمثلا فى مصر بينما بلغ نصيب الفرد من إجمالى السلع الغذائية حوالى ١٢٨٤ كيلوجرام فى السنة عام ١٩٩٨ ، كان متوسط استهلاك الفرد من الغذاء الصافى حوالى ٧٢٢ كيلوجرام فى تلك السنة .

والجدير بالذكر أنه بينما ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتى لإجمالى السلع الغذائية فى الصومال إلى ٩٤٪، ينخفض متوسط نصيب الفرد لجميع السلع الغذائية بدرجة كبيرة كما سبق توضيحه. وهذا يؤكد أن ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتى قد لا تعنى تحقيق الأمن الغذائى. وقد ترجع إلى أنه رغم عدم زيادة الإنتاج المحلى، لا تزيد الواردات وقد تزيد الصادرات، وهذا يؤدى إلى انخفاض الاستهلاك.

وكما سبق توضيحه أنه بينما يبلغ متوسط نصيب الفرد فى الإمارات لجميع السلع الغذائية الحد الأقصى بالنسبة لجميع الدول العربية ، فإن نسبة الاكتفاء الذاتى لجميع السلع الغذائية لها تنخفض إلى ٣٤٪.

جدول رقم (١٠)
متوسط استهلاك الفرد من إجمالى السلع الغذائية بالكيلو جرام
ونسبة الاكتفاء الذاتى للدول العربية فى متوسط الفترة ١٩٩٤- ١٩٩٦

الدولة	عدد السكان بالمليون	إجمالى استهلاك السلع الغذائية	متوسط استهلاك الفرد	نسبة الاكتفاء الذاتى
مصر	٦٢,١	٦٥١٥٠	١٠٤٩	٨٥ ٪
الجزائر	٢٨,١	١٩٦٥٣	٦٩٩	٤٩
السودان	٢٦,٧	١٨٧١٤	٧٠١	٩٩
المغرب	٢٦,٥	٢٣٧٩٥	٨٩٨	٩٣
العراق	٢٠,١	١١٠٠٦	٥٤٨	٧٨
السعودية	١٨,٣	١٨٥٧٧	١٠١٥	٤٧
اليمن	١٥,٠	٥١٩٢	٣٤٦	٤٨
سوريا	١٤,٢	١٥٣١٤	١٠٧٨	١٠٢
تونس	٩,٠	٨٦٥٧	٩٦٢	٧٤
الصومال	٦,٨	٣٥٩٤	٥٢٩	٩٤
ليبيا	٥,٤	٤٧٣١	٨٧٦	٣٨
الأردن	٤,٢	٤١١١	٩٧٩	٥٤
لبنان	٣,٠	٤٦٦٩	١٥٥٦	٧٣
موريتانيا	٢,٣	١٢١٢	٥٢٧	٦٥
الإمارات	٢,٢	٣٨٥٥	١٧٥٢	٣٤
الكويت	١,٧	١٦٢٦	٩٥٦	١٣
الإجمالى	**٢٤٥,٦**	**٢٠٩٨٥٦**	**٨٥٤**	**٧٧**

- الدول مرتبة تنازليا طبقا لعدد السكان.

المصدر: جمعت وحسبت من الجدولين رقمى (١)، (٨).

وبالإضافة إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد للسلع الغذائية للدول العربية الفقيرة من ناحية الكم. فإن معظم مصادر الغذاء تكون من مصادر نباتية لرخص أسعارها نسبيا عن المصادر الحيوانية، ولانخفاض مستوى الدخول نسبيا لدى القاعدة العريضة من جماهير المستهلكين.

ويتضح من العرض التحليلى السابق أنه من أخطر المشاكل التى تواجه العالم العربى، هو اعتماده على استيراد سلع غذائية أساسية واستراتيجية بمعدلات كبيرة. فظلت الفجوة الغذائية تتسع وأصبحت واحدة من أكبر التحديات التى تواجه الأمة العربية وأصبحت المنطقة العربية تحتل المركز الأول بين دول العالم استيرادا للغذاء. وهذا يمثل خطرا اقتصاديا وسياسيا.

وان خبرة العالم النامى تؤكد خطورة محاولات النمو الحضارى والصناعى، دون أن يكون هناك غذاء متوافر يستند إليه هذا النمو.

ويمكن للدول العربية فى مجموعها أن تكفى حاجة سكانها من السلع الغذائية الأساسية، لو تضافرت جهودا جماعية لذلك. حيث أن الوطن العربى يزخر بكل المقومات التى تحقق نموا زراعيا مزدهرا .

ويتبين من التحليل السابق أن المشكلة فى الوطن العربى بشكل عام هى مشكلة عجز ، فالإنتاج الزراعى والغذائى منه بصفة خاصة ، لا يكفى الطلب الحالى المتزايد على هذه المنتجات نتيجة لبطء نمو الإنتاج الزراعى فى العالم العربى ، فقد عجز القطاع الزراعى عن ملاحقة تزايد السكان وزيادة الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسة . وقد اتسمت فترة الثمانينات والتسعينات بمستويات مرتفعة لنمو الاستهلاك فاقت مستويات النمو فى الفترات السابقة ، وخاصة للسلع الغذائية الأساسية . كما فاقت وبنسبة كبيرة معدلات نمو الإنتاج . مما ترتب عليه زيادة الفجوة الغذائية واتساعها . وتزايد الاعتماد على استيراد هذه السلع من الأسواق الخارجية .

وخلاصة القول أن العالم العربى يعانى من فجوة غذائية كبيرة لسلع غذائية إستراتيجية . وهناك فجوة غذائية لجميع السلع الأساسية . وتتسع الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك للدول العربية إلى معدلات كبيرة . ومن ثم يزداد حجم الاستيراد من الخارج فقد اتسعت الفجوة الغذائية بدرجة خطيرة لسلع الحبوب وخاصة القمح والزيوت والدهون والسكر . ويترتب على اتساع الفجوة الغذائية أبعاد مختلفة أهمها زيادة الواردات من السلع الغذائية ، واضطراد ارتفاع الأسعار المحلية . وزيادة الاختلال فى موازين التجارة والمدفوعات . وزيادة المديونية الخارجية . وتأخير عمليات التنمية الاقتصادية ، وذلك لتخصيص نسبة عالية من دخول الدول العربية لاستيراد الغذاء ، بدلا من تخصيصها فى عمليات التراكم الرأسمالى الضرورى للتنمية . فضلا عن أن اتساع الفجوة الغذائية يهدد الأمن القومى العربى . لاحتمال توقف تدفق الواردات الغذائية من العالم الخارجى . فأن عددا محدودا من الدول المتقدمة يسيطر على معظم الصادرات الغذائية العالمية . وقد تلجأ لاستخدام الغذاء كسلاح سياسى واقتصادى يضمن تحقيق مصالحها . فتأتى مشكلة الأمن الغذائى فى الأهمية والخطورة بعد قضية الأمن السياسى . ولهذا يجب توجيه اهتمام أكبر لتخفيض حجم الفجوة الغذائية العربية .

فقد شهدت الفترة الأخيرة تدفقا متلاحقا من المتغيرات غير المتوقعة فى المدى المنظور ، مع ما أحدثته من انعكاسات على الاقتصاد العربى والعالمى . وهذا يستدعى مزيدا من المرونة والتكيف والاستعداد لما يجرى الآن وما يحتمل أن يحدث مستقبلا على الصعيد العربى والعالمى .

وتخفيض حجم الفجوة الغذائية ورفع نسبة الاكتفاء الذاتى يتطلب ما يلى :

- ضرورة وجود رؤية قومية شاملة ، والتعامل مع أزمة الغذاء بالقدر الذى تفرضه هذه الأزمة من تحدى خطير يهدد الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى ، إلى جانب ما تضعه من قيود على حركة التنمية . فأن الزيادة التى حدثت فى حجم الفجوة الغذائية على المستوى العربى ، تقتضى تخطيطا مسبقا لاستراتيجيات توفير الغذاء بالوطن العربى سواء من خلال زيادة الإنتاج ، أو بزيادة الأنشطة التجارية الزراعية العربية البينية .
- ولمواجهة مشكلة الغذاء فانه من الضرورى تعبئة الموارد الزراعية المحدودة وتخصيصها بدرجة تحقق كفاءة استخدامها على المستوى القطرى والإقليمى .
- وأن موارد البلاد العربية متفاوتة فى توزيعها ، ويتطلب الأمر جمعها فى توليفات مستهدفة .
- كما أن اختلاف الظروف المناخية ومصادر الموارد المائية وأسلوب الإنتاج الزراعى يحقق فرصة تعدد أنواع الإنتاج الزراعى .

وبالتالى لابد من التنسيق بين البلدان العربية ، فأن التنسيق بين مختلف الدول العربية أصبح الآن من الأهمية بمكان . فتتوفر فى العالم العربى موارد زراعية ضخمة للإنتاج النباتى والحيوانى لم يتم استغلالها بالشكل الأمثل والكامل . وأن تنسيق الخطط الزراعية يعود بمنافع مشتركة .

وأن حل مشاكل الدول العربية يواجهها عقبات كثيرة ، منها انخفاض مستويات الإنتاجية فى كافة ميادين النشاط الاقتصادى تقريبا . وبطء نمو صادرات هذه البلدان ، واتجاه معدلات التبادل التجارى لغير صالحها . وقيام تكتلات اقتصادية كبرى بين الدول الصناعية .

وأن العالم العربى يشكل وحدة اقتصادية واحدة بحكم وضعه الجغرافى وتكامل إنتاجه . فأن جميع أجزاء الوطن العربى متصلة ببعضها .

وأن الوطن العربى ينفرد بتوفر دعامات عديدة لتكامل جزئياته ، مما يكفل لها تحقيق نتائج أفضل وأكثر فاعلية فى تنمية الاقتصاد العربى ، وزيادة الكفاءة الإنتاجية لاستخدام الموارد العربية المتاحة ، وإحداث التوافق الدائم والمستمر ما بين الموارد والإمكانيات الخاصة بما يؤدى إلى توفير المناخ المناسب لدفع عجلة النمو والإسراع بها ، وتهيئة الفرصة لعوامل الإنتاج المختلفة لأن تتفاعل لتعطى أقصى ناتج لها ، فى إطار من التخطيط العلمى المناسب . وتنسيق تحديد مواعيد الإنتاج على فترات السنة . والتغلب على عقبات المنافسة الأجنبية والتكتلات الاقتصادية ، بما يؤدى إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للسكان العرب .

فأن الحل الأمثل لعلاج المشاكل يكمن فى التعاون وتنسيق جهود كل هذه الدول مجتمعة ، للاستفادة من جميع موارد الإنتاج المتاحة ، والوصول إلى أقصى إنتاج زراعى عربى .

فقد أسفرت تجارب هذه الدول فى مضمار التنمية الاقتصادية ، عن أنه مهما بلغت الجهود المبذولة فى هذا المضمار ، فأنها لا تستطيع الوقوف وحدها فى هذا الميدان . وأنه يصعب تحقيق التنمية إذا ما قامت بها كل دولة منفصلة عن الدول الأخرى ، حيث تتوافر بالدول العربية مجتمعة كافة الموارد الاقتصادية اللازمة لتطوير

اقتصادياتها وتنميتها ، إلا أنه ليس بين هذه الدول دولة واحدة تملك بمفردها من هذه الموارد والإمكانات وتكامل عناصر الإنتاج بحدودها الراهنة ، ما يمكنها من تحقيق الرخاء الحقيقى المستمر للسكان.

ورغم توافر مقومات التعاون الاقتصادى بالوطن العربى ، أكثر من أى منطقة أخرى فى العالم ، فأن التعاون الزراعى العربى ما زال حتى الآن ضئيلا للغاية . ولا يتفق والأهمية الكبرى للزراعة العربية .

لذلك أصبح التعاون الاقتصادى العربى قضية مصيرية ، لمواجهة مشكلة الأمن الغذائى العربى ، والمشاكل العديدة الأخرى .

ومما لا شك فيه أن السبيل الوحيد فى الوقت الحاضر للقضاء على العيوب والمعوقات لتقدم الدول العربية اقتصاديا ، هو تحقيق نوع من التنسيق بين اقتصادياتها مجتمعة بصورة أو بأخرى .

وأن التنسيق والتكامل الزراعى بين الدول العربية يحقق مزايا يمكن إيجاز أهمها فيما يلى :

١- إمكانية تطبيق مبدأ الميزة النسبية بالنسبة لإنتاج كل من هذه الدول ، وما يترتب على ذلك من زيادة الكفاءة الإنتاجية ، الأمر الذى يترتب عليه زيادة فى الدخل القومى والدخل الفردى. وذلك بأن تتخصص كل بلد من البلدان المشتركة فى إنتاج السلع التى تتمتع فيها بالكفاءة الإنتاجية من حيث الجودة وتكاليف الإنتاج ، وتبادل السلع المنتجة فى كل منها بحيث تكمل بعضها البعض ، أى تصدر الدولة الأنتجة التى تتمتع فى إنتاجها بميزة نسبية عن غيرها من الدول إلى هذه الدول ، وتستورد منها السلع التى تتمتع فيها هذه الدول بميزة نسبية وليس لها هى فيها هذه الميزة .

٢- زيادة فرص التوظيف الكامل .

٣- أن المهارة الفنية التى يخلقها هذا التعاون تخلق مهارة فنية أكبر ، والتكنولوجيا تخلق تكنولوجيا جديدة .

٤- أن التقدم الزراعى يساعد كثيرا على التقدم الصناعى ، فمع التقدم الفنى فى الزراعة سيزيد الطلب على المنتجات الصناعية ، ويزيد من إمكانيات التطور الصناعى السريع .

٥- يزيد من فرص تسويق المنتجات الزراعية العربية ، لاتساع حجم السوق وزيادة المنافسة ، واتساع السوق سيسمح بالإنتاج الكبير وزيادة الكفاءة الإنتاجية والخبرة الفنية .

٦- إمكانية تنويع اقتصاديات هذه الدول ، وبالتالى تخفيض المخاطر الناجمة عن التخصص فى إنتاج أنتجة متشابهة .

٧- تحقيق تكتل اقتصادى عربى ذو فاعلية فى مجال التجارة الدولية الزراعية ، حيث لم يعد هناك مكان للكيانات الصغيرة . وللحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التبادل بين الدول العربية كمجموعة ، وبقية العالم كمجموعة أخرى موحدة . وتقليل المخاطر الناجمة عن التنافس الضار فى مجال التجارة الخارجية بين الدول العربية ذات الأنتجة المتشابهة أو المتماثلة . فأن السلع الزراعية العربية التصديرية تتسم بسيادة النمط الموسمى ، وكذا بتداخل المواسم للدول المختلفة بالنسبة للسلعة الواحدة ، الأمر الذى يجعل هذه الدول تعرض منتجاتها فى الأسواق فى وقت واحد ، مما يزيد من حدة المنافسة بينها . فيعمل التنسيق على

زيادة قدرة هذه الدول على المساومة للحصول على أسعار أفضل لوارداتها وشروط أفضل فى تسويق حاصلاتها . ويعمل على حمايتها من المنافسة الأجنبية غير المتكافئة .

٨- تعد تنمية الإنتاج الزراعى العربى ورفع كفاءته الاقتصادية ، أحد العوامل الهامة ، لارتفاع معدلات النمو الاقتصادى ، وزيادة الدخول القومية العربية ، وضمان تحقيق مستوى عادل للمعيشة للعاملين فى القطاع الزراعى ، وضمان أسعار معقولة ومناسبة للمستهلكين .

٩- تمكين الدول العربية من اللحاق بركب الدول المتقدمة عن طريق التخطيط المشترك لتسريع النمو الاقتصادى ورفع المستوى المعيشى للمواطنين العرب عما هو عليه الآن .

١٠- ضمان مقدرة الأمة العربية على الصمود فى مواجهة التحديات

استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية المشتركة للدول العربية :

أن الدول العربية فى حاجة إلى وضع استراتيجية جديدة للتنمية الزراعية ، بقصد تحقيق الأهداف المرسومة . وأن الاعتماد الجماعى على النفس هو السبيل الأساسى للتنمية العربية .

وأن الاتجاه للتنمية القطرية لم يمنع التوجه نحو تحقيق تعاون عربى فى المجال الاقتصادى ، فقد نشأت العديد من المؤسسات العربية المشتركة لخدمة أهداف العمل العربى المشترك ، وعقدت سلسلة من الاتفاقات العربية لتحقيق حرية انتقال الأموال والأشخاص ولضمان الاستثمار ومنع الازدواج الضريبى ، ولخلق سوق عربى مشترك . كما أنشئت سلسلة من الشركات المشتركة وصناديق التنمية ، وعقدت العديد من المؤتمرات العربية ، بهدف تحديد استراتيجية للعمل العربى المشترك .

ورغم هذه التوجهات نحو العمل العربى المشترك ، فإن ما تحقق فى هذا السبيل لم يزل محدودا لضعف الارتباط بين البلاد العربية فى سوق موحد مشترك . ومازال الوطن العربى يعانى من التجزئة والتفتت .

أهم العوامل التى يجب مراعاتها عند وضع استراتيجية للعمل الاقتصادى العربى المشترك :

يمكن إيجاز أهم المبادئ والوسائل التى يجب مراعاتها لتوفير المناخ المناسب عند وضع خطة لاستراتيجية التنمية الزراعية فيما يلى :

١- أن التعاون والتكامل الاقتصادى العربى عملية طويلة المدى ، ولا يجوز أن يؤخذ فى قياسها الربح المادى فقط ، بل يجب النظر بصفة خاصة إلى الاعتبارات القومية .

وإذا كان التعاون الاقتصادى العربى قد تعثر فى مسيرته ، فأن ذلك لا يستوجب اليأس ، بل على العكس من ذلك ، فأن هذا أدعى إلى بذل المزيد من الجهد والبحث والدراسة للتعرف على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى أثرت على مسيرته . والصعاب التى اعترت طريقه للتغلب عليها ، ومن ثم إعطاء دفعة قوية للتعاون الاقتصادى العربى . فأن المنازعات السياسية بين الدول العربية ، دائما منازعات وقتية وتزول سريعا .

٢- الدعوة لعقد اجتماع من المختصين فى الدول العربية الراغبة فى المشاركة فى وضع خطة حول دعم العمل الاقتصادى العربى المشترك .

٣- وضع تصور اقتصادى عربى فى المدى القصير والطويل ، وأن نجاح التصور الاستراتيجى يعتمد إلى حد كبير على اتخاذ قرارات مسبقة لا لاحقة ، أى وضع سياسة اقتصادية عامة متكاملة ومنسقة فى خطة محددة سلفا ، لاستخدام الإمكانات الطبيعية والبشرية والمالية المتوافرة فى الوطن العربى لخدمة هذه الاستراتيجية ، والسير بمقتضاها ، والتركيز على الأساسيات ، وترك التفاصيل للخطط والسياسات قصيرة ومتوسطة الأجل .

٤- إتباع سياسة مرحلية بالتدرج فى عملية التنسيق ، والأخذ بصورة بسيطة تلاءم إمكانات وظروف الدول المشتركة . وأن يراعى المستويات الإنمائية المتباينة للبلاد العربية . بحيث يسهل على الدول الأعضاء احتساب المنافع والأعباء المتوقع حصولها بانتهاء كل مرحلة من مراحل التنسيق .

٥- أن تكون هذه الاستراتيجية قادرة على تعظيم التنمية الاقتصادية العربية للقطاع الزراعى ، حتى يمكنها أن تساهم فى تعظيم القدرات الأمنية الغذائية العربية .

٦- لكى تكون الاستراتيجية المقترحة قابلة للتطبيق العملى ، يجب أن تتضمن حوافز جاذبة للمشاركة فيها من قبل كل الدول العربية ، بحيث تقتنع مختلف الأطراف بالاشتراك فى تطبيقها ، والأساس فى هذه الحوافز هو الأربحية للجميع .

٧- تشجيع المشروعات القومية ذات النفع المتبادل ، وإعطاء الأولوية للمشروعات المشتركة ، بجعل الأولوية فى توظيف رؤوس الأموال العربية لمبدأ المشاركة وليس الإقراض ، وفتح المجال للمشاركة لتوسيع مجال النشاط الاستثمارى . فأن الشركات والمشروعات العربية المشتركة قد تكون أحد الأشكال التى تسمح بتدفق رؤوس الأموال من البلاد العربية ذات المصادر المالية الضخمة إلى البلاد العربية الأخرى ، وقد تكون دافعة إلى مزيد من التبادل التجارى بين البلاد العربية لانتقال العمالة وعوامل الإنتاج الأخرى .

٨- أن تكون المشروعات المشتركة ذات منافع قابلة للتوزيع العادل والمتكافئ . فيجب أن يبنى التعاون العربى على العدالة فى الاستفادة من مزايا التعاون ، وفى توزيع المنافع والتضحيات بين الدول المشتركة فى التعاون ، وفى توزيع الأرباح والتكاليف لجميع المشروعات فى إطار ضمانات . وأن تتقاسم الدول المشتركة فى المشروعات الأرباح بقدر تحمل عبء التكاليف ، أى بما يتفق ومقدار مساهمة كل عضو سواء بالموارد أو رأس المال أو الخبرة الفنية ، وفى نفس الوقت تزداد الفائدة على مستوى الوطن العربى ككل .

٩- التركيز فى المرحلة الأولى من عملية التنسيق على المشاريع التى يمكن أن تحقق أكبر قدر من المنافع وأقل قدر من الخسائر بالنسبة للدول المعنية بالتنسيق ، منفردة ومجتمعة ، فأن حصول كل دولة من الدول الأعضاء على منافع صافية فى المرحلة الأولى يشكل الضمانة الأساسية لاستمرار عملية التنسيق وتناميها .

١٠- إتاحة المجال لإقامة هيئات قومية مستقلة تحدد لها أساليب العمل ومجالاته وتوفر لها الموارد الكافية لحسن سير العمل بالقدرة والكفاءة التى تتناسب ومجالات عملها . ويشترط عدم تعدد الهيئات والمؤسسات فى المجال الواحد ، والتنسيق بين الهيئات العاملة فى المجالات المختلفة ، وتطوير اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة .

١١- التنسيق مع الهيئات والاتفاقيات القائمة حاليا فى مجالات التعاون المختلفة ، والاستفادة من خبراتها . فيمكن الاستفادة من إمكانيات وخبرات منظمة التنمية الزراعية العربية فى تحقيق تنسيق وتكامل السياسات الزراعية .

١٢- تقوية التضامن والترابط بين الدول التى تنتمى إلى أقليم معين ، حتى يمكن الاستفادة بكل عناصر الإنتاج الزراعى .

١٣- يمكن البدء بتنسيق النشاط فى قطاعات معينة فى عدد من الدول العربية ، لكى يساعدها ويدعمها ، ثم الانتقال من قطاع إلى آخر ومن صناعة إلى أخرى .

١٤- أن تكون المشاريع المختارة للتنسيق قادرة على المنافسة مع الخارج ، وأن يحل الاعتماد العربى محل الاعتماد الأجنبى بأكبر قدر ممكن . وتحتاج إلى أقل قدر ممكن من الحماية الجمركية فى المراحل الأولى من الإنتاج . بتحويل التنافس الضار إلى تنافس تكاملى فى مجال الإنتاج الزراعى ، أسوة بما يتم بين السوق الأوربية المشتركة .

١٥- يمكن إقامة مشروعات عربية مشتركة مع حكومات أو هيئات أجنبية ، للاستفادة من الخبرات الفنية والتكنولوجية والإدارية والتنظيمية الحديثة .

١٦- أن تكون قادرة على استجلاب واستيعاب واختزان أكبر قدر من القدرة التكنولوجية ، وتوسيع نطاق الاستفادة من التكنولوجيا العربية ، وزيادة تبادل المعلومات .

١٧- دعم وتنمية هياكل البنية الأساسية كالموانى والطرق والاتصالات ، بأن تعمل الدول المشتركة على تحسين وتطوير شبكة المواصلات وطرق النقل السريع المختلفة ، وتوفير الصوامع وأجهزة التبريد وغيرها من وسائل التخزين .

١٨- مراعاة الالتزامات الحالية والمستقبلة التى يفرضها وضع الاستراتيجية المقترحة للتنمية الزراعية . وتتمثل الالتزامات الحالية بصورة خاصة فى الالتزامات المالية التى ستترتب على الدراسات والبحوث القطرية والقومية ، والالتزامات العامة وتتلخص بتكوين الهيئات واللجان المختلفة . والتزامات المستقبلية هى الناشئة عن إقرار الاستراتيجية الموحدة ، والالتزام بها عمليا وواقعيا .

١٩- ضرورة الاتجاه إلى أن الأولوية فى التنمية الزراعية والتعاون العربى ، هى فى استصلاح واستزراع الأراضى الواسعة القابلة للزراعة ، والتى لم تستغل بعد ، واستغلالها بجميع أوجه التعاون الممكنة . ويمكن على المدى الطويل استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية .

٢٠- أن التوسع الزراعى ، يجب أن يتجه نحو مزيد من إنتاج السلع التى تعانى الدول العربية من عجز فى إنتاجها حاليا ومستقبلا . فيجب إعطاء أهمية خاصة للتوسع فى مساحة محاصيل الحبوب ، والتركيز على التوسع فى محصول القمح . وإنشاء مشروعات زراعية متكاملة لإنتاج الحبوب والمحاصيل الزيتية والسكرية .

٢١- يجب أن تسير الخطة الزراعية مع خطة الصناعات الغذائية ، بإيجاد صناعات تعتمد على الزراعة ، ويمكن إقامة شركات استصلاح واستزراع وتصنيع للمواد الغذائية ، والتنسيق بين المشاريع المتشابهة .

٢٢- أن برامج وسياسات مواجهة مشكلة العجز الغذائى ، يجب ألا تقتصر فقط على تنمية الأنشطة الإنتاجية ، بل يجب أن يمتد التنسيق أيضا إلى مجالات التسويق بالاهتمام بالعمليات التسويقية للمحافظة على جودة

المنتجات الزراعية وحمايتها من التلف ، والحد من الفاقد التسويقى . كما يجب أن تتضمن أيضا برامج أخرى لترشيد الاستهلاك .

٢٣- الاستفادة من اتساع السوق العربية فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية ، عن طريق العمل على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ، فتتميز السوق العربية بصورة عامة باتساعها وشمولها ، مما يجعل المجال متسعا للاستفادة من مزايا تقسيم العمل وفقا لشروط ومبادئ الكفاءة الاقتصادية ، مما يحقق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية جميعا .

٢٤- تهيئة الظروف الملائمة للاستثمار وتوفير الحماية الكاملة له ، بتحرير رأس المال والاستثمارات من القيود ، وإزالة الحواجز والقيود على حركات عناصر الإنتاج ، وضمان حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال وعدم وجود عقبات فى سبيل انتقالهما ، وكذلك حرية تبادل السلع والخدمات .

٢٥- توفير التمويل اللازم للمشاريع الإنمائية الرئيسية وفق الأولويات المحددة للاستثمارات العربية ، حيث يتطلب نجاح التعاون توفير رؤوس الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات المشتركة ، وتنسيق السياسات النقدية . وإنشاء صندوق للتعاون يتمتع باستقلال مالى وإدارى ، وإنشاء الصناديق المالية لتدعيم الأسعار .

٢٦- ضمان حرية انتقال الأيدى العاملة العربية ، وتوفير فرص استخدامها ، بتسهيل وتنظيم تشغيل عمال الزراعة ، وإعادة توزيعهم ، وإقامة جهاز لتدريبهم لتطوير الخبرة الفنية . ولا يشترط وجود معدلات متساوية من الأجور فى الدول ذات البنيانات الاقتصادية المتكاملة ، إنما يشترط وجود اتجاه عام واحد لأسعار السلع المختلفة .

٢٧- إزالة العقبات أمام التجارة الخارجية وتنسيق سياسات الاستيراد والتصدير ، وما يتصل بكل منهما من أنظمة مختلفة ، للتنظيم المشترك للأسواق الزراعية ، وتسهيل انسياب الصادرات والواردات .

٢٨- توثيق أواصر العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية .

إجراءات مواجهة مشكلة الفجوة الغذائية العربية :

١- تقدير حجم الفجوة الغذائية العربية الحالية والمتوقعة ، وذلك على مستوى الدول العربية ككل ، وعلى مستوى كل دولة عربية على حدة .

٢- الحصر الشامل للموارد الزراعية العربية القائمة والمحتملة من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية ، وتقدير أمكانات التطوير لمواجهة مشكلة الأمن الغذائى .

٣- إعداد وتجهيز مشروعات التنمية الزراعية التى يتطلب تنفيذها المشاركة العربية ، وتقسيمها وترتيبها وفق أولويتها الاقتصادية بالنسبة لإنتاج مختلف المحاصيل .

٤- تحديد الأهداف المشتركة للتنمية الغذائية على أساس حجم التمويل المتاح لتنفيذ عدد من المشروعات وفق أولويتها الاقتصادية .

٥- توزيع المشروعات التى يتوافر لها التمويل على شركات وهيئات التنفيذ فى مختلف البلاد العربية التى تقع فيها هذه المشروعات لتقوم بتنفيذها وتحقيق أهدافها الإنتاجية .

٦- متابعة نتائج تنفيذ المشروعات خصوصا فيما يتعلق بتحقيق الأهداف .

٧- إنشاء سوق عربية مشتركة للحاصلات الغذائية الأساسية وحمايتها من تقلبات السوق العالمية ، وذلك عن طريق وضع سياسات الأسعار والإعانات والحماية لتحقيق أهداف هذه السياسة .

وهناك مشروعات كثيرة مشتركة أهمها :

- مشروع لشركة عربية مشتركة لاستصلاح وتعمير الأراضى .
- مشروع لشركة عربية لاستغلال الثروة السمكية .
- مشروع لشركة عربية للتسويق .
- مشروع لشركة لإنتاج الآلات والمكائن الزراعية .

المراجع :

- أحمد جويلى (دكتور) . نقاط عامة فى مجال التنسيق الزراعى وقواعد البيانات . المؤتمر العربى لتنسيق التجارة وقواعد البيانات . وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المصرية . القاهرة . يناير ١٩٨٨
- سعد نصار (دكتور) . التنسيق الاقتصادى الزراعى العربى . المؤتمر العربى لتنسيق التجارة وقواعد البيانات . وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المصرية . القاهرة . يناير ١٩٨٨ .
- فوزى حليم رزق (دكتور) . أهمية التنسيق بين الأقطار العربية لمواجهة مشكلة الأمن الغذائى العربى . المؤتمر العربى لتنسيق التجارة وقواعد البيانات . وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المصرية . القاهرة . يناير ١٩٨٨ .
- فوزى حليم رزق (دكتور) . مشكلة الأمن الغذائى العربى فى القرن الحادى والعشرين وخطورتها وعلاجها . المؤتمر السنوى الرابع والعشرين . الإدارة فى القرن الحادى والعشرين . جماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا . إسكندرية . نوفمبر ١٩٨٨ .
- فوزى حليم رزق (دكتور) . التعاون الاقتصادى الزراعى فى الوطن العربى . الإنتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية . منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .E.S.P روما . فبراير ١٩٩٠ .
- فوزى حليم رزق (دكتور) . الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية الرئيسية فى جمهورية مصر العربية . المؤتمر الدولى الخامس عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية . مركز الحساب العلمى . جامعة عين شمس . القاهرة . مارس ١٩٩٠ .
- فوزى حليم رزق (دكتور) . النمط الغذائى المصرى ومقارنته بالنمط الصحى العالمى . محاضرة ألقيت بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع . مصر المعاصرة . القاهرة . العددان ٤١٩ ، ٤٢٠ يناير وأبريل ١٩٩٠ .
- **Food and Agriculture Organization of the United Nations, Food Balance Sheets, Rome.1998.**